

## تقديم مركز نهوض للدراسات والبحوث

كثيراً ما يثير الحديث حول قضايا حقوق الإنسان جدلاً مستمراً حول إمكان تجانسها مع القيم والمبادئ الإسلامية، ولعل الإشكال الأبرز الذي يظهر في ثنايا النقاش حول الإسلام وحقوق الإنسان هو المنطق الغربي الذي يحكم منطلقات إعلانات حقوق الإنسان المختلفة، حيث يبدو أنه أكثر ميلاً لفرض أو تعميم قيم سياسات العولمة ومبادئها، وهي نظرة مقرونة -بطبيعة الحال- بشكل أو بآخر بسمة التمرکز الغربي.

في سياق هذا الجدل، كانت هناك عدّة مبادرات ومساعٍ إسلامية لتقديم طرح «ممكن» لنموذج إسلاميٍّ لحقوق الإنسان يفرض ضرورة اعتبار خصوصية الثقافة العربية والإسلامية في مقابل الطرح الليبرالي الغربي، ويتعامل مع هذا الملف بمبادرات جماعية تجتمع عليها دول العالم الإسلامي. ففي أغسطس عام ١٩٩٠م، أصدر وزراء خارجية منظمة المؤتمر الإسلامي ما سُمي حينها بـ«إعلان القاهرة لحقوق الإنسان في الإسلام»<sup>(١)</sup>، وكانت هذه هي المبادرة الإسلامية الأولى لتقديم إعلانٍ ممثّل للرؤية الإسلامية المعاصرة في هذا المجال، وفي إطار مؤسسة دولية مُعبّرة عن الدول الإسلامية. وتبع هذا الإعلان عدّة نشاطات من قِبَل المنظمة لتقديم تفاعلٍ مستمرٍّ مع ما تقدّمه الأمم المتحدة وتسعى لتعميمه عالمياً، وما زالت المنظمة تعمل على تطوير رؤية إسلامية عالمية لحقوق الإنسان<sup>(٢)</sup>.

والسؤال الضروري هنا هو: ماذا يمكن أن يُسهم به المفكرون المسلمون في تطوير أطروحات حقوق الإنسان بما يتناسب مع المنظور الإسلامي وفي إطارٍ يمكنه الصمود أمام موجات العولمة الغربية المتصاعدة لمفهوم حقوق الإنسان؟

(١) انظر نص الإعلان على الموقع الرسمي لمنظمة التعاون الإسلامي (منظمة المؤتمر الإسلامي سابقاً)، على الرابط: <https://bit.ly/2ZZOZau>

(٢) انظر آخر تقييمات هذه الجهود في: توران كبا أوغلو، «إعلان منظمة التعاون الإسلامي لحقوق الإنسان: وعود ومخاطر»، مركز بروكينجز - الدوحة، سلسلة موجز السياسة (سبتمبر ٢٠٢٠م)، على الرابط: <https://brook.gs/3CUjw8u>

يمكن أن نتخذ من الأطروحة التي يقدمها حسين هوشمند في كتابنا هذا منطلقاً لنقاش واسع حول الممكن «إسلامياً» فيما يتعلّق بحقوق الإنسان، ولو من الناحية النظرية في المرحلة الأولى. فهو شمند ينطلق بشكل أساسي من أفكار جون رولز في كتابه «قانون الشعوب»، ويسعى في نصف الكتاب الأول إلى توليد موقفٍ نقديٍّ جادٍّ تجاه الرؤيتين: الإنسانية humanitarianism أو الأدنوية minimalist، والمساواتية العالمية cosmopolitan egalitarianism أو الأقصوية maximalist، وهو جدل نقديٌّ ثريٌّ ومهمٌّ لفهم منهجية المؤلف التي ينطلق منها لطرح إمكان منظور إسلامي «تقدمي» لحقوق الإنسان.

ثم ينتقل المؤلف لاحقاً لاختبار النقد الرولزي في سياق رؤية أربعة من المفكرين الإسلاميين وهم: عبد الكريم سروش، وخالد أبو الفضل، وعبد الله النعيم، وآية الله منتظري. حيث يسعى بعدة طرقٍ لاكتشاف إمكانات المواءمة المعيارية بين الأصول الإسلامية وحقوق الإنسان، كما يركّز على جملة من المفاهيم النظرية التي فصل فيها مفكرون مسلمون، ويرى أنه يمكن تسويغها وإثباتها ضمن إطار العقيدة الإسلامية، ومن ثمّ إمكان تأييد تصوّر مستقل عن حقوق الإنسان من داخل العقيدة الإسلامية نفسها.

يرتكز المؤلف على فكرة مهمّة لكنها قد تواجه تعثراً في التطبيق، وهي فكرة «تعُدُّ المعقول»، وتعني -إجمالاً- وجود عدّة رؤى ومنظورات دينية وأخلاقية وليبرالية يمكنها أن تتجانس بقبول كلّ منها بمعقولة الأخرى بشروطها وسيقاتها، ومن ثمّ إمكان تعايشها وفق صيغٍ واعتباراتٍ سياسية واجتماعية ما.

والأمر الذي يمكن أن نثيره في هذه المقدمة كاشتباكٍ نقديٍّ مولّد لنقاشاتٍ أوسع هو تركيز الكتاب على البُعد العقدي الإسلامي بوصفه مرتكزاً فكرياً وفلسفياً لحقوق إنسان إسلامية، وهو الأمر الذي دفع الكاتب لمناقشة قضايا العقلانية لدى المعتزلة، ومسائل التحسين والتقيح العقلي وسجلاتها بين الأشاعرة والمعتزلة، وتكرار المقولة الرائجة بكون بعض المفكرين المسلمين المعاصرين هم النسخة الأحدث من النسق العقلاني المعتزلي، وهي مقولةٌ أتى عليها الكثير من الانتقادات والاستدراكات، خاصةً فيما يتعلّق بالتسليم بعقلانية المعتزلة ونصوصية الأشاعرة وغيرهما من الاتجاهات العقدية الإسلامية.

يمكن القول هنا إنه بخلاف هذه الملاحظات، فإن الارتكاز على العقيدة وعلم الكلام لإنجاز رؤية إسلامية لحقوق الإنسان أمرٌ يشوبه بعض القصور بدرجة ما؛ إذ يبدو أنه كان من الأوّلَى وضع الفقه الإسلاميّ مرتكزاً أساسياً، لكونه - عملياً - هو المنتج لنمط المعاملات الإنسانية وضوابطها وأسسها، وذلك بين المسلمين بمختلف أجناسهم (النوع الاجتماعي)، وبين المسلمين وغيرهم من الديانات والمذاهب (التمييز العنصري والمساواة)، وبين أفراد الأسرة وشكلها (المرأة والمواريث والمثليين)، إلى غير ذلك من الموضوعات.

ويمكن القول أيضاً إن التفكير من خلال الفقه الإسلامي هو - بشكلٍ ما - الأقدر على إنجاز قالب إسلامي عقلائي ومنهجي لحقوق الإنسان عبر منظومة تفكير تضبطها قواعدُ أصول الفقه بإمكانياتها الواسعة، منهجياً ولغوياً ومنطقياً، وبطريقة تبعد عن البُعد الغيبي الكبير الذي تتضمّنه العقيدة وعلم الكلام (بحكم موضوعاتهما)، واعتماداً على تراثٍ إنسانيٍّ كبيرٍ وأكثر تفاعلاً في أبواب المعاملات المختلفة في الفقه والقضاء والإفتاء، مع التسليم بالطبع بعدم انفصال فروع العلوم الإسلامية بالشكل الحادّ الذي قد يتخيّله بعض الباحثين.

ولا تقلّل هذه الملاحظات من أهمية أطروحة الكتاب وجودتها، التي هي في الأصل أطروحة لنيل درجة الدكتوراه في الفلسفة ناقشها المؤلّف في قسم الدين بجامعة كونكورديا بكندا، وهي في واقع الأمر تصبُّ في الاهتمام الذي يوليه مركز نهوض للدراسات والبحوث للكتابات الأكاديمية الغربية المتعلقة بالإسلام والشريعة والقضايا العالمية المختلفة المتقاطعة معه، حيث أصدر المركز ضمن هذا الاتجاه عدّة كتب عربية ومترجمة، منها على سبيل المثال: «العلاقة بين الدين والدولة: دراسة مقارنة بين النظام الدستوري المصري والنُظم الفرنسية والتركية والإيرانية» للدكتور محمد طه عليوة، و«المقارنات والمقابلات بين أحكام المرافعات والمعاملات والحدود في شرع اليهود ونظائرها من الشريعة الإسلامية الغراء ومن القانون المصري والقوانين الوضعية الأخرى» للأستاذ محمد حافظ صبري، بالإضافة إلى كتاب ليونارد وود: «إحياء التشريع الإسلامي: استقبال القانون الأوروبي والتحويلات في الفكر التشريعي الإسلامي في مصر».